أكدت واشنطن أن جريمة اغتيال قوات الاحتلال الإسرائيلي لسبعة من عمال الإغاثة في منظمة المطبخ المركزي العالمي لن توقف المفاوضات للتوصل إلى تهدئة في قطاع غزة، فيما برز تصاعد حدة التظاهرات لأهالي الأسرى الإسرائيليين، والتي وصلت إلى حد اقتحام الكنيست، ما قد يزيد من الضغط على رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو

تعليمات أميركية لإسرائيل بشأن رفح

جريمة دير البلح لا توقف المفاوضات

■ رئيس الوزراء القطري يؤكد أن عوائق الاتفاق ثابتة منذ فبراير: عودة النازحين إلى ديارهم ووقف دائم للنار

■ ضغوط أهالي الأسرى والمتظاهرين تتزايد على نتنياهو... و«الشاباك» يحذر من اتجاه مقلق للاحتجاجات

حيفا ـ **نايف زيداني**
غزة، القاهرة، الدوحة
العربي الجديد

في الوقت الذي لا تزال فيه مفاوضات الهدنة في قطاع غزة وتبادل الأسرى تراوح مكانها، خصوصاً في الشق المتعلق بعودة المهجرين إلى المناطق التي أجبرهم جيش الاحتلال على الخروج منها في شمال القطاع، وهو أحد الشروط الرئيسية التي تتمسك بها المقاومة للتوصل إلى اتفاق، فإن الإدارة الأميركية أكدت أن جريمة اغتيال الاحتلال لسبعة عمال إغاثة يعملون لصالح منظمة المطبخ المركزي العالمي لن توقف المفاوضات، فيما تكشفت أمس معلومات جديدة حول الاجتماع الأميركي الإسرائيلي بشأن قرار الاحتلال اجتياح رفح جنوب القطاع، حيث قدمت واشنطن تعليمات لتل أبيب حول كيفية القيام بهذا الأمر، من دون أن تبلغها بضرورة عدم دخول المنطقة على قاعدة أن الخلاف هو حول الآليات وخطط الاجتياح وشكله وليس على العملية العسكرية نفسها. وفي انعكاس للمراوحة التي تهيمن على مفاوضات وقف النار رغم استمرارها، قال رئيس مجلس الوزراء القطري، وزير الخارجية، محمد بن عبد الرحمن آل ثاني، خلال مؤتمر صحافي مشترك مع رئيس الوزراء الإسباني بيدرو سانشيز في الدوحة، أمس الأربعاء، إن قطر مستمرة بالوساطة مع الشركاء لوقف فوري لإطلاق النار وإدخال المساعدات إلى القطاع، لكنه أشار إلى أن العوائق التي تواجهها محادثات وقف إطلاق النار بغزة اليوم هي نفس العوائق التي كانت في فبراير/شباط الماضي. وقال إن النقطة التي علقنا فيها في باريس هي نفس النقطة. المشكلة ليست بالتبادل، بل الوصول الى وقف نار طويل ومستدام، والمسألة الأخرى عودة النازحين إلى ديارهم». وأضاف: «قطر ملتزمة بعملية الوساطة لضمان إطلاق الرهائن وإيقاف الحرب في غزة. نحن دولة وسيطة ولسنا طرفاً في النزاع، والمسؤولية في النهاية تقع على الطرفين»، مطالباً «المجتمع الدولي بالضغط لوقف إطلاق النار في قطاع غزة». وأمل أن «تمثل قرارات محكمة العدل الدولية بداية لوقف دائم لإطلاق النار في غزة». وفي حين أعلن سانشيز توقف بلاده عن بيع السلاح لإسرائيل منذ بداية الحرب، فإنه حذر من وجود خطر أن يتوسع النزاع إلى سورية ولبنان، مشدداً على أنه من المهم أن يتوقف إطلاق النار. وأعلن رفضه أي نزوح للغزيين إلى مناطق أخرى.

في هذه الأثناء، أعلن البيت الأبيض، أمس الأربعاء، أن واشنطن لا تتوقع أن يؤثر مقتل سبعة عمال إغاثة في منظمة «المطبخ العالمي» على محادثات وقف إطلاق النار. وقال المتحدث باسمه جون كيربي، في إفادة للصحافيين، إن «مفاوضات وقف إطلاق النار والرهائن جارية... لن أتوقع وجود أي أثر محدد على هذه المناقشات بسبب الضربة»، مشيراً إلى أن إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن أوضحت لإسرائيل بعض الأمور المحددة بشأن العمليات وجهود إدخال المساعدات إلى غزة.

كما برز أمس ما أوردته صحيفة هآرتس العبرية، عن تقديرات مصادر مطلعة على تفاصيل المفاوضات غير المباشرة بين حماس وإسرائيل، بأن الحديث منذ الساعات الماضية يدور عن مقترح محدّث للصفقة سينقل إلى إسرائيل على ما يبدو بعد اتضاح رد حركة حماس خلال يومين. وفي خضم المحاولات الإسرائيلية لتحميل حماس مسؤولية أي فشل محتمل في المفاوضات، نقلت الصحيفة عن مصدر مطّلع لم تسمّه، قوله إن «رد حماس بشأن مقترح الصفقة هو الذي سيقرر إن كان بالإمكان التوصل خلال يومين إلى صيغة للصفقة»، مشيراً في الوقت ذاته إلى أن الفجوات بين الطرفين كبيرة.

في هذه الأثناء، واصل الاحتلال تبريره لجريمة اغتيال عمال الإغاثة، وهم 3 بريطانيين وبولندي وأسترالي وكندي. أميركي بالإضافة إلى فلسطيني، يعملون لصالح منظمة المطبخ المركزي العالمي (وورلد سنترال كيتشن) في دير البلح ليل الاثنين ـ الثلاثاء. وقال رئيس أركان الجيش هرتسي هليفي إن الضربة «خطأ جسيم لم يكن يجب أن يحدث»، متحدثاً عن «خطأ في تحديد الأشخاص» في «ظروف معقدة للغاية». من جهته، قال رئيس الوزراء البولندي دونالد توسك، في بيان، إن الهجوم، ورد فعل إسرائيل عليه، يضعان التضامن مع إسرائيل «أمام امتحان». واعتبر الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس أن «هذا أمر غير مقبول، لكنه النتيجة الحتمية للطريقة التي تدار بها الحرب»، مجدداً دعوته إلى وقف فوري لإطلاق النار وتحرير الأسرى وإدخال المساعدات الإنسانية إلى غزة. وفي فعاليات إحياء «يوم القدس العالمي»، برزت مشاركة رئيس المكتب السياسي لحركة حماس إسماعيل هنية والأمين العام لحزب الله حسن نصر الله، وزعيم الحوثيين عبد الملك الحوثي، والأمين العام لحركة الجهاد الإسلامي زياد النخالة، بالإضافة إلى الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي. وقال هنية، خلال الاحتفال، بشأن مفاوضات وقف العدوان على غزة: «ما زال الاحتلال الصهيوني براوغ ويعاند ولا يستجيب لمطالبنا العادلة من أجل وقف الحرب والعدوان»، مضيفاً أن «حكومة الاحتلال مصرّة على استمرار هذا العدوان وأن ما يهم (رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين) نتنياهو ومن معه هو البقاء على كرسي الحكم لأطول مدة ممكنة». وأضاف: «نؤكد بوضوح أننا متمسكون بمطالبنا المتمثلة بالوقف الدائم لإطلاق النار والانسحاب الشامل من قطاع غزة والعودة الكاملة للنازحين إلى أماكن سكنهم وإدخال كل المساعدات اللازمة لأهلنا في غزة وإعمار القطاع ورفع الحصار وإبرام صفقة أسرى مشرفة وذلك كله على طريق إنجاز شعبنا الفلسطيني في أرضه ووطنه ومقدساته». وفي حين أكد الحوثي السعي «باستمرار لتطوير إمكانياتنا الصاروخية والبحرية من أجل إسهام أكبر في دعم ومساندة الشعب الفلسطيني»، رأى نصر الله أنه «علينا جميعاً العمل للخروج من هذه المعركة منتصرين وننبي خططنا على نتائج طوفان الأقصى». أما رئيسي فرأى أن «العمليات التاريخية التي قام بها الفلسطينيون ضد الكيان الصهيوني قربتنا من النصر»، فيما شدد النخالة على أنه «من الضروري توحيد المقاومة في مواجهة مشاريع تفتيت دول المنطقة خدمة لإسرائيل». وأعلنت وزارة الصحة في قطاع غزة، في بيان أمس الأربعاء، ارتفاع حصيلة الشهداء إلى 32975، والمصابين إلى 75577. وأفاد بيان الوزارة بأنه خلال الـ24 ساعة الماضية سجّل استشهاد 59 شخصاً وأصيب 83.

وذكر موقع أكسيوس الأميركي، أمس الأربعاء، أن الانقسامات بين الولايات المتحدة وإسرائيل بشأن كيفية اجتياح قوات الاحتلال لرفح كانت واضحة في اجتماع افتراضي بين كبار المسؤولين من كلتا الدولتين، مساء الاثنين الماضي. ومثّل مستشار الأمن القومي للبيت الأبيض جيك سوليفان ووزير الخارجية أنتوني بلينكن الجانب الأميركي في المحادثات. وحضر الفريق من نتنياهو، وزير الشؤون الاستراتيجية رون ديرمر ومستشار الأمن القومي تساحي هنغبي، بمشاركة العديد من مسؤولي الدفاع والسياسة والاستخبارات الآخرين من الجانبين. وقال مصدران على دراية مباشرة بالاجتماع لموقع أكسيوس إن جزءاً كبيراً من الاجتماع ركز على كيفية إجلاء أكثر من مليون فلسطيني في جنوب مدينة غزة. وقالت ثلاثة مصادر مطلعة على الاجتماع إن الجانب الإسرائيلي قدم أفكاراً عامة لديه بشأن إجلاء المدنيين من رفح، وقال إن تنفيذ الأمر قد يستغرق أربعة أسابيع على الأقل، وربما أكثر، اعتماداً على الوضع على الأرض. وقالت المصادر إن الجانب الأميركي قال إنه تقدير غير واقعي وأبلغ الإسرائيليين أنهم يقللون من صعوبة المهمة، مشيرة إلى أن المسؤولين الأميركيين أبلغوا الإسرائيليين أن الأزمة الإنسانية في قطاع غزة التي تدهورت خلال الأشهر الخمسة الماضية لا تخلق الثقة في قدرة إسرائيل على إجراء إجلاء فعال ومنظم للمدنيين من رفح. وقال أحد المصادر: «من الواضح للجميع أنه سيتعين علينا إيجاد حل وسط هنا».

وقال مصدران لموقع أكسيوس إن سوليفان حذر الإسرائيليين خلال الاجتماع من أنه في الأسابيع القليلة المقبلة قد تصدر منظمة التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي إعلاناً عن مجاعة في قطاع غزة، وأنه إذا حدث ذلك فسيكون «سيئاً لإسرائيل والولايات المتحدة». ووفقاً لمصدرين فإن الإسرائيليين أبلغوا الأميركيين أنهم لا يوافقون على أن قطاع غزة على وشك المجاعة. وقال أحد المصادر إن الجانب الأميركي أخبر الإسرائيليين أنهم الوحيدون في العالم الذين يدعون أن القطاع ليس على حافة المجاعة، وأن إنكار المشكلة ليس جيداً لإسرائيل. وبشأن العملية الإسرائيلية في رفح، قال مصدران إن الولايات المتحدة قدمت أيضاً أفكارها الأولية لنهج بديل عن اجتياح رفح، شمل عزلها عن بقية قطاع غزة، وتأمين الحدود بين مصر وغزة، والتركيز على استهداف كبار قادة «حماس» في المدينة.

وفي سياق متصل، كشفت مصادر مصرية مطلعة عن توجيه القاهرة تحذيرات لإسرائيل من التسرع في العملية العسكرية في رفح، وذلك خلال الاجتماعات التي أجراها وفد إسرائيلي ضم ممثلين عن جهازي الشاباك والموساد إضافة إلى الجيش، على مدار ثلاثة أيام في مصر، قبل أن يغادر القاهرة مساء أول من أمس الثلاثاء. وقال مصدر مصري، لـ«العربي الجديد»، إن «المباحثات التي ركزت بشكل رئيسي على العملية العسكرية الواسعة المرتقبة لجيش الاحتلال بمدينة رفح الفلسطينية، والترتيبات الأمنية على الحدود بين شمال سيناء وغزة، شهدت تبايناً وتباعداً كبيرين في الرؤى بين القاهرة وتل أبيب، بشأن الإجراءات الاحترازية المتعلقة بالنازحين في المنطقة المستهدفة، والذين تتجاوز أعدادهم 1,3 مليون نازح». وبحسب المصدر، فإن المناقشات «كشفت عن تسارع التوجه الإسرائيلي لاجتياح رفح برياً، دون تجهيز تصور يراعي المخاوف المصرية في المقام الأول، والمخاوف الدولية بشأن المدنيين». وأوضح أنه «ظهر من مناقشات الوفد، أن عملية الاجتياح قد تكون قبل نهاية الشهر الحالي، وربما في النصف الثاني منه»، مضيفاً أن «المسؤولين في القاهرة أكدوا أنه أمر مستحيل في ظل صعوبة توفير ملاذات آمنة للنازحين والمدنيين خلال تلك الفترة القصيرة». ولفت إلى أنّ «المسؤولين المصريين، أكدوا مجدداً للمسؤولين في الشاباك، ضرورة التوقف عن استهداف اللجان العشائرية في الجنوب ورفح في الوقت الحالي، والمسؤولة عن تأمين وتنظيم عملية توزيع المساعدات».

في غضون ذلك، تظاهر آلاف الإسرائيليين، وبينهم أفراد من عائلات المحتجزين الإسرائيليين في قطاع غزة، ليل الثلاثاء الأربعاء، أمام مقر الكنيست في القدس المحتلة، مطالبين بإعادة المحتجزين وتنظيم انتخابات فورية. وشهدت التظاهرة أحداث عنف وأجواء صاخبة واعتقالات. وتوجه عدد من المحتجين الذين يحملون الشعلات نحو بيتي نتنياهو والرئيس الإسرائيلي إسحاق هرتسوغ قبل اندلاع مواجهات مع الشرطة في المكانين. وقال رئيس جهاز الأمن العام الإسرائيلي (الشاباك) رونين بار في تحذير استثنائي إنّ التظاهرات «تتخذ اتجاهاً مقلقاً قد يقود لأماكن خطيرة لا ينبغي الوصول إليها». وقال بار، وفق ما نقلته وسائل إعلام عبرية، إنّ «الخطاب العنيف على شبكة الإنترنت وبعض المشاهد التي شاهدناها الليلة الماضية (الثلاثاء) في القدس، تتجاوز قواعد الاحتجاج المقبولة، وتضرّ بالقدرة على الحفاظ على النظام العام، وقد تؤدي إلى احتكاك عنيف مع عناصر الأمن، وتمنعهم من القيام بواجباتهم، وحتى إيذاء الشخصيات التي عليها حراسة»، مشيراً إلى «وجود خط واضح بين الاحتجاج المشروع والاحتجاج العنيف غير القانوني. هذا اتجاه مقلق قد يقود إلى مناطق خطيرة ممنوع الوصول إليها». ومن شأن هذه الاحتجاجات أن تشكل وسيلة ضغط كبيرة على نتنياهو، في ظل إطالته أمد الحرب وعدم إعادة المحتجزين، وأيضاً تصاعد الشكوك في الشارع الإسرائيلي بتوظيف نتنياهو الحرب لدوافع سياسية وشخصية.

فلسطينيون تلقوا مساعدات في مدينة غزة أمس (داود أبو الكاس/الأناضول)

مشروع قرار لحظر بيع أسلحة إلى إسرائيل

من المقرر أن ينظر مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، غداً الجمعة، في مشروع قرار يدعو إلى فرض حظر على بيع الأسلحة إلى إسرائيل. وقدمت باكستان المشروع نيابة عن 55 دولة من أصل 56، باستثناء ألبانيا. ويطالب المشروع إسرائيل بإنهاء احتلالها للأراضي الفلسطينية ورفع حصارها عن غزة. وإذا تم تبني المشروع، فستكون المرة الأولى التي تتخذ فيها أعلى هيئة حقوقية أممية موقفاً بشأن الحرب في غزة.

بن غفير ينتقد الشاباك

وجّه وزير الأمن القومي الإسرائيلي إيتمار بن غفير (الصورة)، مساء أول من أمس الثلاثاء، انتقادات لجهاز الأمن العام (الشاباك)، وطالبه بالاهتمام بأمن رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو وأسرته. وجاء حديث بن غفير بعد أن اقتحم محتجون حواجز للشرطة في محيط مقر إقامة نتنياهو بالقدس الغربية المحتلة، ضمن احتجاجات تطالب بتنحي الحكومة، وإجراء انتخابات مبكرة، وإبرام اتفاق لتبادل الأسرى مع حركة «حماس».

منع وصول المساعدات للشمال

انتقد المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأدنى (أونروا)، فيليب لازاريني (الصورة)، أمس الأربعاء، سياسات إسرائيل المتشددة ومنعها فرق الوكالة من الوصول إلى شمال قطاع غزة، محذراً مما يترتب على ذلك من «مجاعة من صنع الإنسان». وبيّن في بيان عبر منصة إكس (تويتر سابقاً)، أن المنظمة «قدمت أكثر من نصف المساعدات الأممية التي سُلّمت في غزة الشهر الماضي».

عيدكم مبارك

بمناسبة عيد الفطر المبارك

نرفع أسمى آيات التهاني والتبريكات

إلى مقام حضرة صاحب السمو الشيخ

تميم بن حمد آل ثاني

أمير البلاد المفدى

وإلى صاحب السمو الشيخ

حمد بن خليفة آل ثاني

الأمير الوالد

وإلى سمو الشيخ

عبدالله بن حمد آل ثاني

نائب الأمير

وإلى الشعب القطري الكريم

سائلين الله جلت قدرته أن يعيد هذه المناسبة العزيزة وقطر تنعم بالأمن والعز والرخاء في ظل القيادة الحكيمة لأمير البلاد المفدى

QATARI DIARA الديار القطرية

ساد الترقب أمس لطبيعة الرد الذي قد تقدم عليه إيران بعد الاستهداف الإسرائيلي لقنصليتها في دمشق، ومقتل عدد من قادة الحرس الثوري، فيما تواصلت التحذيرات الأميركية لها في هذا الخصوص، مع تأكيد واشنطن أنها لن تقبل باستهداف مصالحها في المنطقة

ضربة القنصلية الإيرانية

رسائل تحذيرية من واشنطن لطهران لثنيها عن الردّ

بيروت ـ **العربي الجديد**
بغداد ـ **صفاء الكبيسي**
نيويورك ـ **ابتسام عازم**

ظلّ الترقب سيّد الموقف، أمس الأربعاء، للإشارات الآتية من طهران، ورسائل واشنطن لها، بشأن طبيعة الردّ الذي قد تقدم عليه إيران، بعد استهداف إسرائيل مقرّ قنصليتها في العاصمة السورية دمشق، الاثنين الماضي، والذي أدّى إلى مقتل قياديين من الحرس الثوري الإيراني، من بينهم الجنرالان محمد رضا زاهدي، قائد الحرس الثوري الإيراني في سورية ولبنان، ونائبه محمد هادي حاجي رحيمي. وبينما لا تزال إسرائيل تلتزم الصمت حيال الهجوم، وهو الأقوى لها في سورية ضد المصالح الإيرانية، إذ استهدف «أرضاً إيرانية»، بحسب أعراف المقار الدبلوماسية حول العالم، واصلت الولايات المتحدة توجيه الرسائل التحذيرية لطهران من مغبة الردّ أو استهداف المصالح الأميركية في المنطقة، في وقت تتردد في أوساط مصادر مقربة من أصحاب القرار في إيران أجواء توحي بأن طهران قرّرت هذه المرة الرد فعلاً على ضربة القنصلية في دمشق، إذ إنها رفضت المطالب الأميركية بعدم الردّ.

وأمس شُيّع القتلى الإيرانيون في دمشق، على أن يشيّعوا في إيران يوم غدٍ الجمعة. وقال المرصد السوري لحقوق الإنسان إن عدد كل القتلى جراء الهجوم ارتفع إلى 16، 8 منهم إيرانيون، بالإضافة إلى 5 سوريين وعنصر من حزب الله اللبناني، وكلهم عسكريون، بالإضافة إلى مقتل سيدة وابنها من المدنيين. وتواصلت أمس التهديدات الإيرانية بالرد، ونقلت وكالة «إرنا» للأنباء، عن المستشار الأعلى للقائد العام للقوات المسلحة الإيرانية، اللواء يحيى صفوي، تأكيده أن «العقاب المؤلم من قبل رجال المقاومة الإسلامية على هذه الجريمة، أمر حتمي». كذلك أكد الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي، أول من أمس، حتمية الرد، في اتصال مع رئيس النظام السوري بشار الأسد. وفي حين يبقى شكل الرد وهدفه الذي تروّج له أوساط مقربة من إيران طيّ الكتمان بطبيعة الحال، فإن مصادر مقربة من أصحاب القرار في إيران تؤكد أن مجلس الأمن القومي الإيراني طلب من الجهات العسكرية والأمنية المعنيّة تحديد أهداف إسرائيلية مع وضع معايير لطبيعة تلك الأهداف، بحيث لا يؤدي ضربها إلى تصعيد أو مواجهات كبيرة في المنطقة، هذا في حال قُصفت بالفعل. وقالت المصادر إن الحكومة الإيرانية أبلغت واشنطن، من خلال رسالة وجّهتها إليها عبر سويسرا وسلطنة عُمان، بأنها سترد على الهجوم الإسرائيلي، محذرةً الإدارة الأميركية من خلال الوسطاء من أي تدخل، لأنه «سيعرّض جميع مصالح أميركا في المنطقة إلى خطر كبير ويُشعل المنطقة»، بحسب ما تقول المصادر. وتابعت المصادر أن إيران تنتظر عودة جثامين قتلاها من سورية واتخاذ إجراءات أمنية احترازية في سورية والمنطقة، مرجحةً أنّه إن لم يحصل تراجع في اللحظات الأخيرة، يتوقع أن تنفذ الهجمات الإيرانية خلال الأيام القليلة المقبلة، وعلى الأغلب في مناسبة «يوم القدس العالمي» (يوم الجمعة الأخير من شهر رمضان، أي يوم غد)، أو عشية هذا اليوم. وأوضحت أن جهات وسيطة نقلت رسائل تحذيرية أميركية إلى إيران في محاولة لثني طهران عن الردّ على الهجوم الإسرائيلي، لافتة إلى أن طهران رفضت المطالب الأميركية. لكن المصادر إياها لم تستبعد أن يحصل تغيير في القرار الإيراني خلال اللحظات الأخيرة.

وكانت الولايات المتحدة قد حذّرت إيران، أول من أمس، من استهدافها رداً على هجوم قنصليتها، وأبلغت مجلس الأمن الدولي الذي عُقد لبحث الضربة الإسرائيلية على القنصلية الإيرانية في دمشق، بطلب من روسيا، بعدم علمها المسبق بالضربة. وفي هذا السياق، وصف المتحدث باسم مجلس الأمن القومي في البيت الأبيض، جون كيربي، ليل الثلاثاء الأربعاء، الاتهامات الإيرانية لواشنطن بالمسؤولية عن القصف بأنها «هراء»، محذراً من أن بلاده سترد على أي هجمات انتقامية. وقال كيربي للصحافيين: «دعوني أوضح الأمر. لا علاقة لنا بالهجوم في دمشق... لم نشارك بأي شكل من الأشكال». وحول طبيعة الرد الأميركي إذا ما استهدفت إيران مصالح أميركية في المنطقة، قال كيربي: «نحن دائماً لا نتهاون في حماية قواتنا ومنشآتنا في العراق وسورية، سنبذل أقصى ما في وسعنا لحماية تلك القوات». بدورها، أكّدت المتحدثة باسم وزارة الدفاع الأميركية (البنتاغون) سابرينا سينغ أن «الإسرائيليين لم يخطرونا بغارتهم أو الهدف المقصود منها في دمشق»، مضيفة أن إيران أُبلغت سرّاً بأن الولايات المتحدة ليست وراء الضربة.

كذلك نقلت وكالة رويترز، عن مسؤولين رفضا الكشف عن هويتيهما، ولم تحدّد جنسيتهما، أن إسرائيل قالت للولايات المتحدة قبل وقوع الهجوم بوقت قصير إنها ستنفذ عملية في سورية، لكنها استخدمت لغةً مبهمةً لم تُحدد فيها هدفاً. وقال أحد المسؤولين إن دولة الاحتلال «لم تقدم أي تفاصيل عن المستهدفين (بالهجوم) أو مكان تنفيذه، وكانت الضربة تنفذ بالفعل قبل تمرير أي كلمة عبر الحكومة الأميركية».

وفي العراق، أثار الهجوم على القنصلية الإيرانية في سورية مخاوف من نقض الفصائل المسلّحة الحليفة لطهران هدنتها مع واشنطن التي مضى عليها نحو شهرين، ووسط بحث عن ضمانات، تسعى حكومة محمد شياع السوداني، الذي من المقرّر أن يزور واشنطن منتصف شهر إبريل/ نيسان الحالي، إلى ضبط إيقاع هذه الفصائل. علماً أن ما تسمّى المقاومة الإسلامية في العراق تبنّت، أمس، استهداف مطار حيفا بالطيران المسيّر، فيما قالت حركة النجباء، إحدى الفصائل العراقية المقربة من إيران، إنها مستعدة للمشاركة في الرد. وكانت حكومة بغداد قد أدانت الهجوم الإسرائيلي على القنصلية، وحذّرت خارجيتها من أن «توسع دائرة العنف في المنطقة سيؤدي إلى مزيد من الفوضى وعدم الاستقرار». ولم تبد الفصائل العراقية حتى الآن موقفاً واضحاً من الهجوم، وإمكانية أن يكون هناك رد من قبلها بنقض الهدنة مع واشنطن وعودة تنفيذ هجماتها على المصالح الأميركية في العراق وخارجه. وقالت جماعة النجباء، في بيان أول من أمس، «إننا على أهبة الاستعداد لاتخاذ أي إجراء يمثل رداً على هذه الانتهاكات التي ترتكبها القوات الصهيونية المحتلة، متجاهلة كل الأعراف والمواثيق الدولية، لا سيما الجرائم المريعة التي ترتكب كل يوم في غزة تحت مرأى ومسمع العالم أجمع». وإزاء ذلك، أبدى مسؤول في الحكومة العراقية، تحدث لـ«العربي الجديد»، عدم ارتياح من إمكانية أن يكون هناك تحرك من الفصائل العراقية رداً على الهجوم، مؤكداً أن «الحكومة العراقية حريصة على استمرار الهدنة بين الفصائل وواشنطن، وأنها سبق أن حصلت على ضمانات من زعامات الفصائل بعدم خرق الهدنة، حتى يتم إنهاء وجود التحالف الدولي من البلاد». وأكد أن «هناك تخوّفاً من إمكانية تحريك إيران بعض الفصائل»، مبيناً أن «الحكومة أوصلت رسائل لزعامات الفصائل على ضرورة الحفاظ على الهدنة، وأن أي خرق لها سيؤثر على الحوار مع واشنطن بشأن وجود التحالف الدولي». وقال: «لم تحصل الحكومة على ضمانات من تلك الفصائل، إلا أنها تواصل ضغطها».

وكان مجلس الأمن الدولي قد عقد مساء الثلاثاء، جلسة تحت بند «التهديد للأمن والسلم الدوليين» بطلب روسي ودعم صيني، لنقاش الضربة الإسرائيلية. ودعت القائمة بأعمال ممثلية إيران لدى المنظمة، زهرة إرشادي، المجلس، إلى إدانة الهجوم بشدة، محذرة من أن إسرائيل «تحاول زيادة التوتر لأنها لا تعاقب». ودانت دول أعضاء في المجلس، الهجوم، بمن فيها الجزائر والصين وروسيا، فيما رفضت الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا إدانته.

وشدّد مساعد الأمين العام للأمم المتحدة، خالد خياري، خلال الجلسة، على «ضرورة احترام حرمة المباني الدبلوماسية والقنصلية وموظفيها في جميع الحالات وفقاً للقانون الدولي». من جهته، أعرب المندوب الروسي فاسيلي نيبنزيا عن قلقه من عدم تنفيذ إسرائيل قرار مجلس الأمن بشأن وقف النار في غزة، مؤكداً أن القرار ملزمٌ قانونياً، ورأى أن التقاعس الإسرائيلي يحدث بتواطؤ مع الولايات المتحدة. ووصف الهجوم على القنصلية بأنه «جانب آخر من ممارسات إسرائيل غير المسؤولة والرعناء». وبعدما لم تدن باريس وواشنطن ولندن الهجوم، قال نيبنزيا: «نشعر بالفزع من المعايير المزدوجة والمفارقات التي سمعناها». وأضاف: «الولايات المتحدة لطالما كانت لديها معلومات حول أي موضوع كان، وهم فخورون بذلك... ولكن الآن لا توجد لديهم أي معلومات محققة أو تأكيد حول هذه الأحداث. يا لها من مفارقة»، محمّلاً الدول الغربية مسؤولية أي تصعيد في المنطقة.

أما نائب السفيرة الأميركية، روبرت وود، فأكد أن بلاده لم تشارك في الهجوم ولم تكن على دراية مسبقة به، وأنها أبلغت إيران بذلك. وقال: «لن نتردد في الدفاع عن عسكريينا ونكرر تحذيراتنا السابقة لإيران ووكلائها بعدم استغلال الوضع، مرة أخرى لاستئناف هجماتهم على العسكريين الأميركيين». وأضاف: «لا يمكننا تأكيد أي معلومات عن هذا الحادث حيث نحن بصدد جمع التفاصيل، ولكن من الواضح أن إيران وعملاءها يجب أن يتجنبوا التصعيد في المنطقة». وتحدث عن تحذير بلاده لإيران، منذ هجوم حركة حماس على مستوطنات غلاف غزة في 7 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، «بشكل متكرر، من عدم استغلال الوضع وتكثيف حربها بالوكالة ضد إسرائيل». ورأى أن إيران تجاهلت ذلك، ودعمت المجموعات المسلحة التي تشن الهجمات على إسرائيل، وتحدث عما سماه «ذراع إيران» في العديد من العمليات، بما فيها دعم الحوثيين في اليمن. كذلك تحدث عن تحذير بلاده «للنظام السوري وضرورة لجم إيران والأعمال المزعزعة للاستقرار على الأراضي السورية»، وعن ضرورة حماية المقرات الدبلوماسية عموماً، معرباً في الوقت ذاته عن «قلق بلاده من تقارير تفيد بوجود قادة وعناصر إرهابيين في هذا المقر». وقال: «ندين دعم وتدريب وتسليح إيران لإرهابيين ومتطرفين».

إلى ذلك، اعتبر المندوب الجزائري لدى الأمم المتحدة، عمار بن جامع، أن الهجوم الاسرائيلي على قنصلية إيران «يستوجب رفع الصوت عالياً في وجه الآثار الخطيرة المتأتية عن هذا الاستفزاز»، فيما حذّر نائب المندوب الصيني، كنغ شوانغ، من أنه «تم أخيراً انتهاك الخطوط الحمراء للقانون الدولي والمبادئ الأساسية للعلاقات الدولية عدة مرات»، داعياً الدول التي لها تأثير على إسرائيل إلى لعب دور بناء لوقف النار في غزة وتشجيع الاستقرار في الشرق الأوسط.

إلى ذلك، دان الاتحاد الأوروبي أمس الهجوم على القنصلية الإيرانية في دمشق، كما انضمت تونس مساء الثلاثاء إلى الإدانات العربية للهجوم، محذرة من «أن تمادي الكيان الصهيوني في انتهاك القانون الدولي، وإطلاق يده لتوسيع دائرة الحرب في المنطقة، سيؤدي إلى نتائج وخيمة تهدّد الأمن والسلم، لا في منطقة الشرق الأوسط فقط، بل في العالم بأسره».

مصادر: إيران رفضت المطالب الأميركية بعدم الرد

احتمال أن تنفَّذ هجمات إيرانية في يوم القدس العالمي غداً

صور لقادة الاحتلال مرفوعة في أحد شوارع طهران مع توعد بالانتقام، الثلاثاء (عطا كناري/ فرانس برس)

تقرير

اشتباكات واعتقالات في الضفة الغربية

رام الله ـ **العربي الجديد**

مع استمرار العدوان الإسرائيلي على غزة، يواصل الاحتلال اعتداءاته وانتهاكاته في مناطق الضفة الغربية المحتلة. وأمس الأربعاء، نفذت قوات الاحتلال، سلسلة من الاقتحامات والمداهمات في مناطق متفرقة من الضفة الغربية والقدس المحتلتين، ما أدى إلى اندلاع مواجهات في عدة محاور واعتقالات طاولت العشرات من الفلسطينيين، فيما شهد مخيم الفارعة اشتباكات عنيفة بين المقاومين وقوات الاحتلال. وأفادت المؤسسات التي تعنى بشؤون الأسرى بأن قوات الاحتلال اعتقلت عدداً من الفلسطينيين من الضفة، وجرى تحويلهم للتحقيق لدى الأجهزة الأمنية للاحتلال، وذلك بحجة الضلوع والمشاركة في أعمال مقاومة مسلحة ضد قوات الاحتلال والمستوطنين. وتركزت الاقتحامات في مختلف محافظات الضفة خصوصاً في المخيمات، إذ داهمت قوات الاحتلال عشرات المنازل، وفتشتها وعاثت بها خراباً، وأخضعت قاطنيها لتحقيقات ميدانية، وذلك بعد احتجازهم لساعات. في محافظة رام الله، اعتقلت قوات الاحتلال الصحافية أسماء هريش ابنة الأسير نوح هريش وشقيقة الأسير أحمد هريش، بعد اقتحام منزلها في بيتونيا، غربي رام الله. كما اعتقلت قوات الاحتلال والدة الشهيد أحمد هلال غيظان وشقيقيه عبد الهادي وسليمان غيظان والشابين ثائر صالح الأسمر ومحمد حسام الخطيب عقب اقتحام منازلهم في قرية قبيا، غربي رام الله، والشقيقين عز ومحيي الفرنسي من منزلهما في حي البالوع بمدينة البيرة. واعتقلت قوات الاحتلال 15 فلسطينياً من قطاع غزة خلال اقتحام حي الماصيون في رام الله.

وفي محافظة طوباس، اقتحمت قوات الاحتلال مخيم الفارعة، جنوبي طوباس، ودفعت بتعزيزات عسكرية برفقة جرافة من جهة حاجز الحمرا العسكري. وقال شهود عيان إن مواجهات واشتباكات دارت مع قوات الاحتلال المقتحمة لمخيم الفارعة. واقتحمت قوات الاحتلال بلدة عزون، شرقي قلقيلية، وداهمت أحد المنازل فيها، كما أطلق الجنود قنابل الغاز السام المسيل للدموع وقنابل الصوت في اتجاه الفلسطينيين، كما اقتحمت القوات بلدة كفر قدوم. في بيت لحم، اقتحمت قوات الاحتلال منزل الأسير المحرر والطالب في جامعة بيرزيت جميل طقاطقة في بلدة بيت فجار. وفي محافظة نابلس، اقتحمت قوات الاحتلال مدينة نابلس وتمركزت في منطقة المعاجين ومحيط المستشفى التخصصي وشارع 16 بنابلس. وأغلقت قوات الاحتلال طرقاً فرعية وجرفتها، كما دمرت شبكات مياه في قرية دير شرف، غربي نابلس. وقال عضو مجلس قروي دير شرف عمر نوفل، لموقع عرب 48، إن قوات الاحتلال دمرت عدة طرق فرعية وأغلقتها غرب القرية، إلى جانب تدمير شبكات مياه فيها، ما أدى لانقطاع المياه عن الأحياء الغربية بالقرية. وأشار إلى أن الطرق المدمرة كان يسلكها الفلسطينيون كطرق بديلة للدوار الرئيس في القرية والذي يقيم الاحتلال عليه حاجزاً، مؤكداً أن تدميرها أدى لأزمة خانقة على الحاجز، كما أدى تدمير شبكات المياه إلى حرمان مئات العائلات من المياه.

في القدس المحتلة، اعتقلت قوات الاحتلال الشابين محمد الخطيب وفتحي كنعان بعد مداهمة منزليهما في بلدة حزما، شمال شرقي القدس. كما اعتقلت قوات الاحتلال 5 شبان من عائلة الجولاني في مخيم شعفاط بالقدس. وبذلك ارتفعت حصيلة الاعتقالات بعد 7 أكتوبر/تشرين الأول الماضي، إلى أكثر من 7990 شخصاً، وهذه الحصيلة تشمل من جرى اعتقالهم من المنازل، وعبر الحواجز العسكرية، ومن اضطروا لتسليم أنفسهم تحت الضغط، ومن احتجزوا كرهائن. من جهتها، أفادت هيئة شؤون الأسرى والمحررين ونادي الأسير، بأن المعتقل المصاب كاظم زواهرة (31 عاماً) من بيت لحم، يمرّ بوضع صحيّ معقد وصعب، وهو موصول بأجهزة التنفس الاصطناعي، في العناية المكثفة، في مستشفى «هداسا عين كارم». وأضافا، في بيان صدر أمس الأربعاء، أن جلسة محكمة غيابية ستُعقد اليوم الخميس للمعتقل زواهرة نظراً لوضعه الصحيّ. يذكر أن زواهرة اعتُقل بعد إطلاق النار عليه في 22 نوفمبر/تشرين الثاني الماضي، إلى جانب الشهيدين محمد زواهرة، وأحمد الوحش.

في هذه الأثناء، هدمت قوات الاحتلال، أمس الأربعاء، منزلاً قيد الإنشاء في قرية أم الريحان قرب يعبد، غربي جنين، داخل جدار الفصل العنصري. وذكر رئيس المجلس القروي مجدي زيد، لوكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)، أن قوات الاحتلال اقتحمت القرية برفقة جرافة، وهدمت المنزل. وأفاد صاحب المنزل نضال زيد، بأن قوات الاحتلال هدمت أساسات منزله الذي تبلغ مساحته 300 متر مربع، رغم أنه لم يتسلم سابقاً أي إخطار بالهدم. كما اقتحمت قوات الاحتلال، أمس الأربعاء، قرية زبوبا، غرب جنين. وقالت مصادر أمنية لوكالة وفا، إن قوات الاحتلال اقتحمت القرية وشنت حملة تفتيش واسعة. وكانت مواجهات اندلعت ليل الثلاثاء ـ الأربعاء، قرب حاجز سالم العسكري المحاذي لزبوبا، من دون التبليغ عن أي إصابات أو اعتقالات.

المعتقل كاظم زواهرة موصول بأجهزة التنفس الاصطناعي

مخيم الفارعة أمس بعد اشتباكات الفلسطينيين مع الاحتلال (علاء بدارنة/Epa)

تقرير

تهديد أميركي مبطن باستخدام الفيتو

فلسطين تريد عضوية كاملة

وجهت أميركا تهديداً مبطناً باستخدام حق النقض ضد المسعى الفلسطيني المتجدد لنيل العضوية الكاملة في الأمم المتحدة

جدد الفلسطينيون، مساء أمس الأول الثلاثاء، مطلبهم بنيل العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، وهي عملية نتائجها غير مؤكدة، إذ إنها مهددة باستخدام أميركا حق النقض (الفيتو) ضدها، وهو ما ظهر في تصريح نائب السفيرة الأميركية في الأمم المتحدة، روبرت وود، من أن العضوية «ستحدد في المحادثات الثنائية بين الفلسطينيين والإسرائيليين بشأن اتفاق السلام».

وكتب السفير الفلسطيني لدى الأمم المتّحدة رياض منصور، في رسالة أحيلت وفقاً للإجراءات المتّبعة على مجلس الأمن الدولي، أنه «بناء على تعليمات القيادة الفلسطينية، يشرّفني أن أطلب منكم أن ينظر مجلس الأمن الدولي مجدداً خلال إبريل/نيسان 2024» في طلب نيل العضوية الكاملة الذي قدّمته السلطة في 2011 ولم يبتّه المجلس مذّاك. وتتمتّع فلسطين منذ نهاية 2012 بصفة «دولة مراقب غير عضو في الأمم المتّحدة». وتلقى الفلسطينيون دعم ممثلي الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي. وأضافت الرسالة: «نودّ أن نلفت انتباهكم إلى أنّه حتى الآن، هناك 140 دولة عضواً (في الأمم المتحدة) تعترف بدولة فلسطين»، مذكّرة بأن طلب 2011 لا يزال معلّقاً. وتضمنت الرسالة الموجهة إلى مجلس الأمن أسماء 140 دولة اعترفت بالدولة الفلسطينية، من بينها أعضاء المجموعة العربية المكونة من 22 دولة في الأمم المتحدة، ومنظمة التعاون الإسلامي المكونة من 57 دولة، وحركة عدم الانحياز المكونة من 120 دولة. وقال منصور إن الهدف هو أن يتخذ المجلس قراراً في اجتماع وزاري يعقد في 18 إبريل/ نيسان الحالي بشأن الشرق الأوسط، لكن لم يتحدد موعد للتصويت بعد. من جهتها، قالت رئاسة مجلس الأمن التي تسلّمتها مالطا، خلال الشهر الحالي، لوكالة فرانس برس: «تلقينا الرسالة وسنجري مشاورات ثنائية لتحديد سبل المضي قدماً». وكانت سفيرة مالطا فانيسا فرايزر قالت، للصحافيين الاثنين الماضي، إن اللجنة الدائمة للمجلس ستجتمع خلف أبواب مغلقة للنظر في الطلب. وتقوم اللجنة أولاً بتقييم الطلب لمعرفة ما إذا كان يفي بمتطلبات عضوية الأمم المتحدة. ويمكن بعد ذلك إما تأجيل الطلب أو طرحه للتصويت الرسمي في مجلس الأمن. وتتطلب الموافقة تسعة أصوات مؤيدة على الأقل وعدم استخدام حق النقض ضده.

ووفقاً لميثاق الأمم المتّحدة، فإن قبول عضوية أي دولة يتم بقرار من الجمعية العامة ويصدر بأغلبية الثلثين، لكن فقط بعد توصية إيجابية بهذا المعنى من مجلس الأمن الدولي. لكنّ صدور مثل هذه التوصية دونها احتمال استخدام واشنطن «الفيتو»، بحسب مراقبين. وقالت الولايات المتحدة مراراً إن العضوية الكاملة في الأمم المتحدة يجب أن تأتي ضمن اتفاق سلام متفاوض عليه بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وقال نائب السفيرة الأميركية في الأمم المتحدة، روبرت وود، لصحافيين، الثلاثاء الماضي، إن «موقفنا لم يتغير»، مشدداً على أن قضية العضوية الفلسطينية الكاملة في الأمم المتحدة «إحدى قضايا الوضع النهائي التي ستحدد في المحادثات الثنائية بين الفلسطينيين والإسرائيليين بشأن اتفاق السلام». وقال المحلل في مجموعة الأزمات الدولية ريتشارد غوان لوكالة فرانس برس: «أعتقد أنه من الصعب أن تقبل الولايات المتحدة بهذا الاقتراح»، مذكراً بأن الأمر استغرق أشهراً قبل أن توافق الولايات المتحدة على عدم عرقلة قرار يدعو إلى وقف فوري لإطلاق النار في قطاع غزة. وأضاف: «من وجهة نظر واشنطن، فإن وضع قضية دولة فلسطينية على جدول الأعمال قد يزيد صعوبة إقناع الإسرائيليين بوقف إطلاق النار» في القطاع. ولفت إلى أن الفلسطينيين «يعلمون أن هذه هي اللحظة المناسبة للدفع بهذه القضية (العضوية الكاملة في الأمم المتحدة) التي قد تتلاشى في حال الاتفاق على وقف لإطلاق النار وركز أعضاء الأمم المتحدة على قضايا أخرى». ورفضت الحكومة الإسرائيلية مراراً حل الدولتين، وصوت الكنيست الإسرائيلي بالأغلبية في فبراير/شباط الماضي ضد أي «اعتراف أحادي الجانب بدولة فلسطينية».

وفي الأشهر الأخيرة واصل السفير الفلسطيني التلويح بخيار تحريك طلب انضمام بلاده إلى الأمم المتحدة في مواجهة العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة. وقال منصور، في تصريح صحافي في فبراير الماضي، إن «المجتمع الدولي هو الذي قرر إنشاء دولتين في فلسطين عام 1947. من واجب المجتمع الدولي، إلى جانب الشعب الفلسطيني، إتمام هذه العملية بالاعتراف بفلسطين كدولة عضو». وقالت وزيرة الخارجية البلجيكية حاجة لحبيب، في بروكسل أمس الأربعاء، إن بلادها ستدرس الاعتراف بفلسطين دولة ذات سيادة «عندما يحين الوقت» المناسب، فيما أعلن وزير الخارجية الإسباني خوسيه مانويل ألباريس أن بلاده ستعترف بفلسطين دولة ذات سيادة لذلك سيكون لها مكان في الأمم المتحدة. ويشير مشروع قرار قدمته فرنسا إلى مجلس الأمن بشأن قطاع غزة في بداية المناقشات، إلى «نية الترحيب بدولة فلسطين كعضو كامل العضوية في الأمم المتحدة».

(فرانس برس، أسوشييتد برس، رويترز)

تلقى الفلسطينيون دعم 140 دولة عضواً في الأمم المتحدة

ألباريس: إسبانيا ستعترف بفلسطين دولة ذات سيادة

وجه منصور الطلب إلى مجلس الأمن (بيتر فولي/Epa)

رصد

حادثة «يونيفل» جنوبي لبنان... انفجار لغم لا اعتداء

خلصت تحقيقات الجيش اللبناني إلى أن إصابة 3 مراقبين أمميين ومترجم لبناني قبل أيام في الجنوب تعود إلى انفجار لغم أرضي فيما أكدت «يونيفل» أنها لا تلوم أي طرف

بيروت ـ **ريتا الجمّال**

بدأت تتضح الوقائع المرتبطة بالحادثة التي تعرض لها فريق من «قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان» (يونيفل)، في بلدة رميش، جنوبي لبنان، السبت الماضي، مع بروز نتائج أولية لتحقيقات الجيش اللبناني والقوة الأممية ترجح أن ما حدث يرتبط بانفجار لغم أرضي لا قصف، فيما حاول الاحتلال تحميل حزب الله المسؤولية. وبعد أربعة أيام على حادثة إصابة مراقبين في صفوف «يونيفل» في بلدة رميش، اعتبر المتحدث بلسان الجيش الإسرائيلي للإعلام العربي، أفيخاي أدرعي، عبر منصة إكس (تويتر سابقاً)، أمس الأربعاء، أن «الانفجار الذي وقع السبت الماضي في رميش، وأسفر عن إصابة عناصر من «يونيفل»، ناجم عن تعرض دورية القوة التابعة للأمم المتحدة، لتفجير عبوة ناسفة كان قد زرعها حزب الله في هذه المنطقة سابقاً». وأُصيب في الانفجار 3 مراقبين أمميين ومترجم لبناني.

من جهته، قال مصدر مسؤول في الجيش اللبناني لـ«العربي الجديد»، إن «نتائج التحقيقات الأولية بخصوص الحادثة أظهرت أن المراقبين أصيبوا من جرّاء انفجار لغم شبيه بنوع كلايمور، أي الغام مضادة للأفراد». كما أفاد مصدر قضائي، تحدث لوكالة فرانس برس، أمس، بأن «النتائج الأولية لتحقيق يجريه الجيش اللبناني تشير إلى أن لغماً انفجر في جنوب لبنان السبت الماضي، تسبب بإصابة ثلاثة مراقبين للأمم المتحدة ومترجم». وقال المصدر إنه «كان هناك ثلاثة ألغام في المكان، انفجر أحدها فيما جرى تفكيك الاثنين الآخرين». وأوضح أن «القضاء العسكري (التابع للجيش اللبناني) ينتظر التقرير الخطي النهائي للتحقيق من أجل تحديد المسؤوليات».

في السياق، أوضح المتحدث الرسمي لـ«يونيفل» أندريا تيننتي، لـ«العربي الجديد»، أن «التقارير الأولية بشأن الانفجار تظهر أنه لم يحصل نتيجة إطلاق نار مباشر أو غير مباشر، ونستبعد حصول تبادل إطلاق نار أو طائرة من دون طيّار ولكن ما زلنا نحقق الآن في أصل الانفجار، ولا شيء نضيفه بهذا الخصوص، ولا نلقي اللوم على أي طرف». من ناحية ثانية، كرر تيننتي الدعوة «إلى جميع الأطراف إلى وقف التبادل العنيف لإطلاق النار الذي من شأنه أن يزيد الأمور تعقيداً ويوسّع نطاق العمليات العسكرية، ويعرّض مزيداً من الناس للأذى من دون داع». وأضاف: «نجدد استعدادنا لدعم أي حلٍ دبلوماسي وسياسي مستدام». وأعرب تيننتي عن أمله في عودة الوضع إلى «ما كان عليه خلال مرحلة ما بين عامي 2006 و2023، في ظل الاستقرار الذي كان سائداً، على أمل الوصول إلى حل يلتزم جميع الأطراف تطبيقه واحترامه لتفادي سيناريوهات أسوأ، وندعو إلى تطبيق كامل للقرار 1701 (الذي وضع حداً للعدوان الإسرائيلي على لبنان صيف 2006)».

من جهته، قال مصدر مقرّب من حزب الله لوكالة فرانس برس، إن الحزب «لن يردّ بالتأكيد على اتهامات الإسرائيليين»، مشيراً إلى أن «المسألة في أيدي يونيفل والجيش اللبناني والتحقيق ما زال مفتوحاً».

ميدانياً، أغار الطيران الحربي الإسرائيلي، أمس الأربعاء، على عدة مناطق في جنوب لبنان بما في ذلك محيط بلدة كفرشوبا ومرتفعات الهبارية وأطراف كفرحمام. كما قصف الاحتلال رامية وعيتا الشعب بقذائف فوسفورية. كذلك طاول قصفه بالمدفعية الثقيلة أطراف كفرحمام والناقورة وجبل اللبونة وعلما الشعب والضهيرة وأودية محيطة ببلدات شيحين وطيرحرفا، وترافق القصف مع تحليق كثيف للطيران الاستطلاعي فوق قرى قضاءي صور وبنت جبيل. في المقابل، استهدف حزب الله موقع الراهب وتجمّعاً لجنود الاحتلال في محيطه وتموضع قيادة سرية مستحدثا خلف ثكنة برانيت وتجمّعا لجنود الاحتلال في خلة وردة. ونعى عنصراً من صفوفه سقط في المواجهات. ودوت صفارات الإنذار مرات عدة، طيلة أمس الخميس، في أنحاء متفرقة من الجليل الفلسطيني المحتل، مع إعلان وسائل إعلام إسرائيلية إطلاق عدة صواريخ من جنوب لبنان، فضلاً عن الخشية من تسلل طائرة مسيّرة إلى مستوطنة كريات شمونة. وليل الثلاثاء ـ الأربعاء، أُصيبت سيدة لبنانية بغارة إسرائيلية استهدفت يارين. واستهدفت الغارات الإسرائيلية، بليدا، والمنطقة الواقعة بين عيترون وبليدا، ومحيط مسجد عيناثا. وقصف جيش الاحتلال مدفعياً، أطراف شيحين ومحيطها. كما حلّق الطيران الاستطلاعي الإسرائيلي فوق قرى القطاعين الغربي والأوسط، ملقياً قنابل مضيئة فوق العديد من القرى الحدودية. من جهته، استهدف حزب الله ليل الثلاثاء ـ الأربعاء، موقع رويسات العلم في تلال كفرشوبا اللبنانية المحتلة، ومستوطنة «غشرهازيف» القريبة من نهاريا، وثكنة هونين.

«يونيفل» تستبعد فرضية هجوم من طائرة من دون طيّار

شرق غرب

المبعوث الأميركي ينتقد الحوثيين

اعتبر المبعوث الأميركي الخاص إلى اليمن، تيم ليندركنغ (الصورة)، أمس الأربعاء، أن «ضغط التحالف الأميركي على الحوثيين عبر الغارات، قد يثنيهم عن السير في هذا الطريق، ولكن في نهاية المطاف يجب إيجاد حل دبلوماسي». وأضاف بعد اجتماعات عقدها في السعودية أن «هجمات الحوثيين في البحر الأحمر تقوّض التقدم في عملية السلام في اليمن».

(رويترز)

إغلاق البرلمان النرويجي بعد تهديدين

أغلق البرلمان النرويجي أبوابه مؤقتاً، أمس الأربعاء، بعد تلقيه تهديدَين، وفق ما أعلنت الشرطة. وتلقى البرلمان رسالة تهديد أولى عبر البريد الإلكتروني لم تؤخذ على محمل الجد، مساء أول من أمس الثلاثاء، لكن بعد تلقي تهديدات جديدة صباح أمس الأربعاء، قررت الشرطة إغلاق المبنى الواقع في وسط أوسلو.

(فرانس برس)

توترات بين سيول وموسكو

وصفت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الروسية ماريا زاخاروفا، أمس الأربعاء، قرار كوريا الجنوبية فرض عقوبات على سفينتين روسيتين بـ«غير الودي». وجاء موقفها بعد إعلان السلطات الكورية الجنوبية، أول من أمس الثلاثاء، فرضها عقوبات على سفينتين روسيتين كانتا تحملان شحنة عسكرية إلى كوريا الشمالية. وفي حادثة جديدة، أمس الأربعاء، نقلت وكالة «يونهاب» الكورية الجنوبية، عن مصادر أمنية قولها إنه تم احتجاز سفينة روسية كانت في طريقها إلى روسيا من كوريا الشمالية.

(قنا، رويترز)

اختبار صاروخي لكوريا الشمالية

أعلنت كوريا الشمالية، أمس الأربعاء، أنها اختبرت، أول من أمس الثلاثاء، صاروخاً جديداً متوسط المدى تفوق سرعته سرعة الصوت ويعمل بالوقود الصلب. وأوردت وسائل الإعلام الرسمية في كوريا الشمالية أن الاختبار أشرف عليه الزعيم كيم جونغ أون (الصورة)، الذي وصف الصاروخ «هواسونغ 16 بي»، بأنه جزء رئيسي من رادع الحرب النووية الذي تعهد بمواصلة بنائه لمواجهة «أعدائه». بدورها، اعتبرت هيئة الأركان المشتركة في كوريا الجنوبية أمس، أنه لا يزال من غير الواضح ما إذا كانت كوريا الشمالية قد أتقنت التقنيات التي تضمن سلامة الرؤوس الحربية لصواريخها التي تعمل بالوقود الصلب.

(أسوشييتد برس، فرانس برس)

انفجارات غامضة في حماة وحمص

قُتل مدير فرع مؤسسات الإنشاءات العسكرية في محافظة حماة التابع للنظام السوري، باسل عبد القادر، مساء أول من أمس الثلاثاء، إثر استهدافه بعبوة ناسفة في مدينة حماة. وأكدت وكالة الأنباء الرسمية «سانا» نقلاً عن مصدر في قيادة شرطة النظام أن الانفجار نجم عن عبوة ناسفة زرعت في سيارته. وجاء هذا الانفجار بعيد ساعات من انفجار مماثل وقع في منطقة السكن الشبابي بمدينة حمص ولم تنجم عنه خسائر بشرية.

(العربي الجديد)

قضية

يحتفي حلف شمال الأطلسي بدوله الـ32، اليوم الخميس، بالذكرى الـ75 لتاسيسه، وسط توقعات بتمدده وفقاً لأجندة «ناتو 2030»، وبناء على التحديات الحالية، خصوصاً الغزو الروسي لأوكرانيا

75 عاماً على تأسيس «الأطلسي»

«ناتو 2030» نحو أدوار أوسع

كوبنهاغن ـ **ناصر السهلي**

بعد 75 عاماً على تاسيسه لا يزال حلف شمال الأطلسي (ناتو) لاعباً هاماً في سياق تحقيق المصالح الغربية، التي تلتقي عليها ضفتا الأطلسي، في أوروبا وأميركا الشمالية. على الأقل ذلك ما يقدمه المحتفون الغربيون هذه الأيام بمرور ثلاثة أرباع القرن على تاسيسه في الرابع من إبريل/ نيسان 1949. وقبل سنوات قليلة فقط كان بعض المسؤولين الغربيين يشبّهون «الناتو» بالميت سريرياً، وبعضهم كان يدعو للانسحاب منه، قبل أن يعودوا إلى الحلف كمظلة دفاعية أمنية مشتركة، خصوصاً في أوروبا، التي لم تمتلك بعد سياسات عسكرية مشتركة قارياً ومنفصلة عن الحلف، كما هو الأمر في سياسات أخرى حيوية، مثل السياسات الاقتصادية والخارجية، وغيرها على مستوى الداخل.

واجه حلف شمال الأطلسي تحديات عدة، واستطاع تجيير تضعضع الثنائية القطبية (الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي السابق)، بعد نهاية الحرب الباردة (1947 ـ 1991)، لصالح أجنداته وعلى حساب الكتلة الشرقية السابقة برّعامة الاتحاد السوفييتي الذي تفكك في 1991. ومنذ بدء الغزو الروسي لأوكرانيا في 24 فبراير/ شباط 2022 وحلف شمال الأطلسي يسعى إلى ترسيخ ما حققه منذ سقوط جدار برلين في عام 1989، حتى وصلت الأمور إلى حد عدم استبعاد وضع كان يدعو للانسحاب منه، قبل أن يعودوا إلى الحلف كمظلة دفاعية أمنية مشتركة، خصوصاً في أوروبا، التي لم تمتلك بعد سياسات عسكرية مشتركة قارياً ومنفصلة عن الحلف، كما هو الأمر في سياسات أخرى حيوية، مثل السياسات الاقتصادية والخارجية، وغيرها على مستوى الداخل.

واجه حلف شمال الأطلسي تحديات عدة، واستطاع تجيير تضعضع الثنائية القطبية (الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي السابق)، بعد نهاية الحرب الباردة (1947 ـ 1991)، لصالح أجنداته وعلى حساب الكتلة الشرقية السابقة برّعامة الاتحاد السوفييتي الذي تفكك في 1991. ومنذ بدء الغزو الروسي لأوكرانيا في 24 فبراير/ شباط 2022 وحلف شمال الأطلسي يسعى إلى ترسيخ ما حققه منذ سقوط جدار برلين في عام 1989، حتى وصلت الأمور إلى حد عدم استبعاد وضع كان يدعو للانسحاب منه، قبل أن يعودوا إلى الحلف كمظلة دفاعية أمنية مشتركة، خصوصاً في أوروبا، التي لم تمتلك بعد سياسات عسكرية مشتركة قارياً ومنفصلة عن الحلف، كما هو الأمر في سياسات أخرى حيوية، مثل السياسات الاقتصادية

100 مليار يورو لأوكرانيا

أعلن الأمين العام لحلف شمال الأطلسي ينس ستولتنبرغ (الصورة)، أمس الأربعاء، أن على أعضاء الناتو ضمان إمدادات أسلحة بعيدة الأمد لأوكرانيا، معتبراً أن «أي تأخير في تقديم الدعم سيكون له تبعات في ساحة المعركة». وجاء كلام ستولتنبرغ قبيل اجتماع وزاري في بروكسل، لمناقشة مقترح بإنشاء صندوق تمويل بقيمة 100 مليار يورو على مدى خمس سنوات. وقال دبلوماسيون لوكالة «فرانس برس» إن ستولتنبرغ اقترح إنشاء الصندوق لتسليح أوكرانيا.

الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب، ويخشى أن تتكرر في حال عودة الأخير إلى البيت الأبيض، بموجب الانتخابات الرئاسية الأميركية في الخامس من نوفمبر/ تشرين الثاني المقبل. ومن النتائج التي أفرزتها الحرب الأوكرانية ارتفاع عدد دول حلف شمال الأطلسي إلى 32، بانضمام فنلندا والسويد. وإذا كانت الأولى قد خاضت «حرب الشتاء» ضد الاتحاد السوفييتي، بين 30 نوفمبر 1939 و13 مارس/ آذار 1940، فإن السويد تخلّت عن «سياسة الحياد» التي اعتمدتها في عام 1809 إثر خسارتها الحرب في حينه ضد الإمبراطورية الروسية. وبعد 213 عاماً من الحياد، قدمت استوكهولم طلباً للانضمام إلى حلف شمال الأطلسي في عام 2022 ليتحقق لها ما أرادته أخيراً. لكن عودة الحياة للحلف لم تكن من دون أثمان، ومنها تصاعد توتر علاقات الغرب بروسيا، والصين إلى حد ما، وتوجيه اتهامات للحلف بالتدخل المباشر في الحرب الأوكرانية، التي تصاعدت من خلالها استعادة لهجة «الستار الحديدي» (مصطلح يصف الحدود الفاصلة للمقام السامي، وتعمّد استخدام العبارات المأسة غير المنضبطة». والمقصود في ذلك، رفض النواب شطب مداخلة تقدم بها أحد زملائهم انتقد فيها ما ورد في خطاب أمير الكويت في جلسة أدائه اليمين الدستورية، في 20 ديسمبر الماضي.

تُسجّل انتخابات مجلس الأمة سابقة في تاريخ الكويت، التي تُجرى لأول مرة في ظل بقاء منصب ولي عهد البلاد شاغراً، بينما كان أمراء الكويت السابقون يختارون وليّ العهد إما في غياب البرلمان أو أثناء انعقاده، ولم يسبق أن عُقدت أية انتخابات من بدء التجربة النيابية في الكويت عام 1963 من دون تعيين وليّ للعهد. ووفق الدستور الكويتي، فإن أمير الكويت يختار وليّ العهد في مدة أقصاها عام من تقلده الحكم، ويستوجب بعد ذلك أن يُبايعه مجلس الأمة في جلسة خاصة بموافقة أغلبية أعضائه، لتغيير أدواره، منتقلاً من فكرة «شيطنة الشيوعية واحتواء الاتحاد السوفييتي»، واعتبار أركان الحلف «حراس سلام»، من خلال تحالف ضفتي الأطلسي، كما ساقها رئيس الوزراء البريطاني ونستون تشرشل في الخامس من مايو/ أيار 1946، في تقديمه لخطاب «الستار الحديدي»، إلى ما يشبه قول الرئيس الأميركي وقت تاسيس «الأطلسي» هاري ترومان على اعتبار أن الحلف مثّل «مجموعة من أصحاب المنازل الذين قرروا التعبير عن مصالحهم المشتركة»، وعلى أنه بمثابة «حصن للسلام والتقدم». ويعني ذلك تحديداً التذكير بالمادة الخامسة من ميثاق الحلف، التي تنص على أن أي هجوم مسلح على أي من الدول الأعضاء في «الناتو» بمثابة هجوم على كل الأعضاء، وذلك وسط تزايد اللغط والسجال حول هذه المادة مع بدء توتر العلاقات مع روسيا منذ عام 2014.

حلف وارسو في مقابل «الناتو»

اعتبرت موسكو تأسيس حلف شمال الأطلسي في عام 1949 موجّهاً ضدها وضد مصالحها. وفي أغسطس/ آب 1949، أجرى الاتحاد السوفييتي تفجيره النووي الأول. وبعدما باشر «الأطلسي» توسعه نحو تركيا واليونان في عام 1952، كانت موسكو تعد لإطلاق «حلف وارسو». وفي عام 1955 وقعت مع السوفييت كل من ألبانيا وبلغاريا وبولندا ورومانيا وتشيكوسلوفاكيا (انقسمت سلمياً في عام 1993 إلى دولتي جمهورية التشيك وسلوفاكيا)، والمجر وألمانيا الشرقية (اتحدت مع ألمانيا الغربية في عام 1990)، على «ميثاق وارسو». تبنى الميثاق ما يشبه المادة الخامسة عند «الأطلسي»، أي الالتزام (بزعامة موسكو) بالدفاع المشترك وتبادل المساعدة في حال وقوع هجوم من الخارج على إحدى دول الحلف الشرقي.

بذلك بدأ يرتفع عملياً «الستار الحديدي» إلى مستويات أبعد من حرب باردة، نحو «الحرب بالوكالة»، سواء في شبه الجزيرة الكورية أو فيتنام أو أفريقيا والشرق الأوسط، وذروتها أزمة الصواريخ الكوبية (1962)، حين حبس العالم أنفاسه على وقع إرسال الزعيم السوفييتي نيكيتا خروتشيف صواريخ نووية روسية إلى جزيرة كوبا، رداً على نشر صواريخ أميركية في تركيا. توتر العلاقات مع الاتحاد السوفييتي لم يمنع أن يشهد «الأطلسي» توترات داخلية في وقت مبكر، فقد اختار الرئيس الفرنسي شارل ديغول في عام 1966 وقف التعاون مع الحلف، متمايزاً في بعض السياسات الخارجية عن الحليف الأميركي.

سقوط جدار برلين... توسع مخادع

مع سقوط جدار برلين في عام 1989 وتفكك الاتحاد السوفييتي في أواخر 1991، كانت الحرب الباردة قد انتهت عملياً، وبدا نقاش جدي حول الأساس الأصلي لوجود حلف شمال الأطلسي. وأوصل هذا النقاش البعض إلى حد تصور أن أيام «الأطلسي» باتت معدودة. هذا إلى جانب تصورات أخرى حول هوية الحلف وعلاقته باوروبا. التصور القائم على حتمية نهاية الحلف استند إلى أن تفكك «حلف وارسو» يعني في نهاية المطاف انتفاء مسوغات بقاء «الناتو»، على الأقل كما كان سابقاً. وسيشكل ذلك لاحقاً أساساً لخطوات دراماتيكية أعادت حالة أوروبا إلى ما قبل (الانفراج) الذي ساد علاقاتها مع الاتحاد السوفييتي في زمن آخر رئيس له ميخائيل غورباتشوف. شاركت بعض دول «الأطلسي»، بعد انهيار جدار برلين، في حرب «تحرير الكويت من العراق» بقيادة الولايات المتحدة في عام 1991، ما فتح الباب أمام نقاشات عن دور مستقبلي للتحالف الغربي خارج العالم الغربي. فسقوط جدار برلين بحد ذاته أفاد أصحاب وجهات النظر القائلة إن «الناتو» سيستمر وسيتخذ أدواراً أخرى جديدة. فكرة أن «الناتو لم يعد له خصم مشترك»، تجاوزها المتعطشون لديمومته. فتوالت في الفترة اللاحقة خطابات «تخويف» أوروبا الشرقية من روسيا، وهو ما كثف في أواخر تسعينيات القرن الماضي الدعوات إلى ضم بولندا وجمهورية التشيك والمجر إلى «الأطلسي»، حتى اليوم بعد التوسع أحد أهم مصادر التوتر في علاقات موسكو بالغرب. فتوسع «الأطلسي» شرقاً، بناء على وجهة نظر روسية، يعتبر «خداعاً» ومخالفة لتعهدات قدمها وزير الخارجية الأميركي آنذاك جيمس بيكر لغورباتشوف بألا يتمدد الحلف إلى أبعد من ألمانيا الموحدة. وهو خطاب يكرره الرئيس الروسي الحالي فلاديمير بوتين منذ نحو 17 عاماً. وفي ظل الانشغال الروسي بتبعات نهاية الاتحاد السوفييتي كان «الأطلسي» ينفذ عمليات خارج منطقته في 1995، أثناء الحرب البوسنية (1992 ـ 1995)، ثم القصف على يوغسلافيا السابقة في عام 1999، من دون تفويض من الأمم المتحدة، بحجة «الدفاع عن ألبان كوسوفو». وارتفعت الأصوات الغربية المنتقدة لتدخل «الأطلسي» على أرض أجنبية. لكن التحديات اللاحقة، التي اختلطت فيها مصالح أوروبا، التي لا تملك قوات دفاع مشتركة، وحليف الضفة الأخرى من «الأطلسي»، بعد هجمات 11 سبتمبر/ أيلول 2001، غيرت التوترات في العلاقة الروسية ـ الأطلسية خطاب الحلف الغربي، الذي اعتبر أن من مصلحة دول «الأطلسي» التدخل «لضمان السلام والاستقرار»، ولو خارج مناطق عملياته، كما حدث في البلقان في تسعينيات القرن الماضي، حيث أنشأ «الناتو» عمليات حفظ السلام في البوسنة والهرسك ومقدونيا الشمالية وكوسوفو، ثم العراق وأفغانستان. شكلت تلك التدخلات نقطة تحول هامة من تحولات الحلف لاحقاً، بما في ذلك ما سمي «توسيع منطقة التأثير الجغرافي»، في سياق مفهوم يقوم على انفتاح استراتيجي على الدول الراغبة في الانضمام إليه. ويخلق التوسع «الأطلسي» وضعاً يخالف تماماً السردية والطموحات الروسية، والتي عبر عنها بوتين في مؤتمر ميونخ للأمن في عام 2007، بمطالب إعادة حدود «الناتو» إلى ما كانت عليه قبل توسعه إلى أبعد من شرق ألمانيا. ففي مناطق حيوية، رغم الخلافات التي أطلت برأسها بين واشنطن والجانب الأوروبي من «الأطلسي»، أصبح الوجود العسكري الغربي وكأنه أحد مسلمات نهاية الاتحاد السوفييتي والحرب الباردة. وعلى عكس ما أرادته موسكو من إرجاع عقارب الساعة إلى أواسط تسعينيات القرن الماضي، واصل «الأطلسي» ضخ الأموال في شرايين العسكرة، وصولاً إلى النسبة السحرية المتعلقة بصرف اثنين في المائة من الناتج المحلي الإجمالي على التسلح. كما أن روسيا، تحديداً بعد بدء الحرب على أوكرانيا، بدأت تشاهد بقلق توسع قواعد الحلف الغربي، لتشمل أخيراً أكبر قاعدة مقابلة للقاعدة الروسية في شبه جزيرة القرم الأوكرانية (ضمّتها روسيا بالقوة في عام 2014)، في رومانيا، وصولاً إلى عمليات التفاف في أقصى الشمال الاسكندنافي، بعد إغلاق نصف الدائرة الشمالية، من المنطقة القطبية إلى البلطيق بوجه روسيا، عازلاً بعض قواعدها، مثل قواعد صواريخ «إسكندر» في جيب كالينينغراد الروسي، بين ليتوانيا وبولندا.

مناورات لـ«الناتو» في ليتوانيا، يونيو 2023 (فاليرا كاتينيا/Epa)

اعادت الحرب الأوكرانية المتواصلة بعض «الروح» إلى الحلف

شهية التوسع لـ«الأطلسي» شكّلت أحد أسباب الصدام مع روسيا

أصبح هدف التعاون بين الاتحاد الأوروبي و«الناتو» أكثر إلحاحاً

«ناتو 2030»... ضمان بقاء الحلف

في موازاة التدخلات والرغبة في التوسع، عمل الحلف على إعادة التفكير بمستقبله وأدواره. وفي ديسمبر/ كانون الأول 2019 طلب قادة «الناتو» من الأمين العام للحلف ينس ستولتنبرغ قيادة عملية التفكير بشأن المبادرات المحتملة لتعزيز «الأطلسي» مستقبلاً. وعلى أجندات الحلف، الذي يلتقي في قمة واشنطن بذكرى التأسيس، اليوم الخميس، تبقى مسألة الدور العالمي للأطلسي تحت عنوان «ناتو 2030» أحد مشاغل الدول الـ32 الأعضاء. يستند الأطلسيون إلى 9 مبادرات تتعلق بمعظمها بضمان تحقيق أهداف الحلف، وباتت على رأسها زيادة التعاون في مجال الأسلحة والتغير المناخي والأمن والتطور التكنولوجي، إلى جانب أن «ناتو 2030» يهدف أيضاً إلى تعزيز الردع والقدرة الدفاعية المشتركة، وقضايا أخرى كثيرة تضمن مستقبله. وأصبح هدف التعاون بين الاتحاد الأوروبي و«الناتو» أكثر إلحاحاً، إذ يرغب المعسكر الأوروبي في انتهاج سياسات تتسق مع «الفهم الاستراتيجي الجديد» للحلف. وعلى مستوى مستقبل العلاقة بروسيا، يبدو أن التوتر سيبقى سيد الموقف طالما أن الحلف الغربي يواصل تطبيق خطته التي تبنتها قمته في واشنطن 1999 تحت مسمى «خطة عمل العضوية»، من أجل إصلاح حالة جيوش دول شرق وجنوب شرق أوروبا لضمها إلى «الأطلسي». فالتوسع الأصلي شكل معضلة لروسيا، وتبريراً لتحركاتها العسكرية، كما في جورجيا 2008، ولاحقاً في أوكرانيا في عام 2014 ثم في عام 2022.

في المجمل، ومنذ أن فتح «الناتو» في عام 1997 أبواب التوسع، وضم لاحقاً في 2004 دول البلطيق، والتي كانت بالأصل جزءاً من الاتحاد السوفييتي (ليتوانيا وإستونيا ولاتفيا)، أصبح الحلف الغربي أقرب بكثير من روسيا مما كان عليه قبل نحو عقدين. واستفادة «الأطلسي» من تدخل روسيا في أوكرانيا، والتحذير من التدخل في غيرها، يمنح الحلف مزيداً من الوجود حتى في مناطق كانت تعتبر حيادية، أو تتجنب استفزاز موسكو سابقاً. التعاون العسكري في الدائرة القطبية الشمالية ومنطقة بحر البلطيق مع الدول الاسكندنافية سبق بسنوات انضمام كل من استوكهولم وهلسنكي إلى «الأطلسي»، بعد بدء الحرب الأوكرانية في 2022. وفي كل الأحوال، فإن جردة 75 عاماً، واحتفالات الغرب المتواصلة في العام الحالي بذكرى تأسيس حلف شمال الأطلسي، تشير إلى أن الرهان على تفكك «الناتو» ونهايته ليست قريبة. وفي ظل قراءات الأوضاع العالمية التي لا تشبه التفاؤل الذي ساد بعيد نهاية الحرب الباردة، وزيادة منسوب تسخين وعسكرة الأجواء الأوروبية، يبدو أن الغربيين أكثر ميلاً لقبول «الناتو» كمظلة أمن مشتركة، حتى على مستوى الشارع، كاقتناع السويديين والفنلنديين بأغلبية كبيرة لعضوية بلادهم بعد عقود من «الحيادية» ونبذ العسكرة. هذا إلى جانب تنامي الدعوات لتعميق تعاون الحلف مع منظومة الاتحاد الأوروبي، وإضفاء بعض العسكرة الأوروبية، مثل تأسيس «مفوضية الدفاع» في الاتحاد الأوروبي، والسعي إلى إنتاج عسكري مشترك، وتأمين موازنات لأجلها، مع غيرها من العوامل الكثيرة لضمان استمرار «الأطلسي».

«عقلية الحرب الباردة»

اعتبرت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الروسية، ماريا زاخاروفا، أمس الأربعاء، أن حلف شمال الأطلسي «عاد لعقلية الحرب الباردة»، عشية احتفاله اليوم الخميس، بمرور 75 عاماً على تأسيسه. وقالت زاخاروفا لصحافيين: «الآن، فيما يتعلق بالعلاقات مع روسيا، عاد الحلف إلى أوضاع الحرب الباردة»، مضيفة أن ذكرى تأسيس الحلف ليست سبباً للاحتفال. وأوضحت أنه لا مكان للحلف في «عالم متعدد الأقطاب» لكنه يبقى ركيزة للاهتمام الروسي.

تقرير

انتخابات مجلس الأمة الكويتي

يتجه الناخبون الكويتيون، اليوم الخميس، للاقتراع للمرة الرابعة في أقل من أربع سنوات في انتخابات مجلس الأمة، في ظل سابقة تتمثل بإجراء الاستحقاق للمرة الأولى بغياب وليّ للعهد فيما يشهد الاستحقاق اليوم عودة عدد من المحرومين من التنافس بسبب «قانون المسيء»

مشهد مكرر في الحياة السياسية... تخرقه سابقة تاريخية

الكويت ـ **انور الروقي**

يتجه 834 ألفاً و733 ناخباً وناخبة في الكويت، اليوم الخميس، إلى صناديق الاقتراع لاختيار 50 نائباً عبر الاقتراع السري المباشر، من بين 200 مرشح، بينهم 13 امرأة، في انتخابات مجلس الأمة (البرلمان)، وتُجرى هذه الانتخابات للمرة الأولى في عهد حاكم الكويت الجديد، الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح، عقب توليه منصب الأمير في ديسمبر/ كانون الأول الماضي، وهي الانتخابات الرابعة التي تجرى في البلاد خلال أقل من أربعة أعوام، بعد انتخابات 5 ديسمبر 2020، ومجلس 29 سبتمبر/أيلول 2022، ومجلس 6 يونيو/حزيران 2023، الذي حله أمير الكويت في 15 فبراير/شباط الماضي. وجاء مرسوم الحل وفق المادة 107 من الدستور الكويتي، وذلك «بناءً على ما بدر من مجلس الأمة من تجاوز للثوابت الدستورية في إبراز الاحترام الواجب للمقام السامي، وتعمّد استخدام العبارات المأسة غير المنضبطة». والمقصود في ذلك، رفض النواب شطب مداخلة تقدم بها أحد زملائهم انتقد فيها ما ورد في خطاب أمير الكويت في جلسة أدائه اليمين الدستورية، في 20 ديسمبر الماضي.

تُسجّل انتخابات مجلس الأمة سابقة في تاريخ الكويت، التي تُجرى لأول مرة في ظل بقاء منصب ولي عهد البلاد شاغراً، بينما كان أمراء الكويت السابقون يختارون وليّ العهد إما في غياب البرلمان أو أثناء انعقاده، ولم يسبق أن عُقدت أية انتخابات من بدء التجربة النيابية في الكويت عام 1963 من دون تعيين وليّ للعهد. ووفق الدستور الكويتي، فإن أمير الكويت يختار وليّ العهد في مدة أقصاها عام من تقلده الحكم، ويستوجب بعد ذلك أن يُبايعه مجلس الأمة في جلسة خاصة بموافقة أغلبية أعضائه، ويملك البرلمان صلاحية رفض المُرشح لمنصب ولاية العهد بالتصويت، وفي هذه الحالة يُزكّي الأمير لولاية العهد ثلاثة أسماء على الأقل، على أن يُبايع المجلس أحدهم ولياً للعهد. أيضاً، من أصل 18 فصلاً تشريعياً في الحياة النيابية الكويتية (من دون احتساب 3 برلمانات مُبطلة)، نُظّم هذه الانتخابات العامة للمرة الثانية في تاريخ البلاد خلال شهر رمضان، بعد انتخابات عشرة أعضاء، ويحق للناخب الإدلاء بصوت واحد فقط لمرشح واحد، وتبلغ مدة مجلس الأمة «أربع سنوات ميلادية من تاريخ أول اجتماع له، ويجري التجديد خلال الـ60 يوماً السابقة على نهاية تلك المدة»، وفق القانون الكويتي. ويبلغ عدد الناخبين 104 آلاف و38 ناخباً في الدائرة الأولى، و95 ألفاً و302 ناخبين في الدائرة الثانية، و143 ألفاً و693 مقترعاً في الدائرة الثالثة، و220 ألفاً و932 مقترعاً في الدائرة الرابعة، و270 ألفاً و768 ناخباً في الدائرة الخامسة.

في السياق، يتوقع الناشط السياسي سعد العبد الحافظ، في حديث مع «العربي الجديد»، أن تشهد انتخابات مجلس الأمة نسبة مشاركة عالية، مُبيناً أنه «على الرغم من نشر شائعات بأن المشاركة غير مُجدية، والترويج لمثل الناس من تكرار الانتخابات، واعتبار أن التوقيت مُزعج لهم خلال شهر رمضان، إلا أنها محاولات فاشلة لن تُوقع اليأس في نفوس المواطنين، لأن الناخبين الكويتيين لن يتخلّوا عن واجبهم الوطني بالحضور، وإثبات أنهم يتكيفون مع مختلف الظروف، وقادرون على التعبير عن إرادتهم بوصول الإصلاحيين حتى تكون رسالة مُدوّية لكل قوى الفساد». ويوضح الحافظ أهمية انتخابات اليوم، قائلاً إن «البرلمان المقبل من أهم البرلمانات خلال 15 عاماً مضت، لأنه من المُقرر أن يختار أمير الكويت القادم (في إشارة إلى وليّ العهد)، كون هذا المنصب ما زال شاغراً إلى الآن، وهذا ما يضاعف المسؤولية على الناخبين في هذه الانتخابات من أجل إيصال المُصلحين لاختيار الأنسب في هذا الموقع». ويضيف الحافظ أنه «لا شك أن هذه المرحلة من المراحل المفصلية التي تمر بها البلاد، لذلك تجري محاولات المُفسدين لإرجاع المجالس السيئة السابقة، والحد من وصول عدد كبير من الإصلاحيين، ما يعني مجلساً قوياً يواجه التحديات الداخلية والخارجية، على المستوى الداخلي في ما يتعلق بتراجع الدولة في كافة المؤشرات الدولية، وقضايا الفساد، والتضخم وغلاء الأسعار، وتزايد البطالة، وعلى المستوى الخارجي في التحالفات الجديدة العسكرية والسياسية التي تتشكل في المنطقة بمعزل عن الكويت، في ظل تراجع دورها الإقليمي عمّا كان في السابق». من جانبه، يقول رئيس «مركز طروس للدراسات»، الخبير في شؤون الانتخابات اليوم، قائلاً إن «البرلمان المقبل من أهم البرلمانات خلال 15 عاماً مضت، لأنه من المُقرر أن يختار أمير الكويت القادم (في إشارة إلى وليّ العهد)، كون هذا المنصب ما زال شاغراً إلى الآن، وهذا ما يضاعف المسؤولية على الناخبين في هذه الانتخابات من أجل أطول لكانت نسبة التغيير أعلى». وعن حجم المشاركة في انتخابات مجلس الأمة يبدي الثنيان اعتقاده في أنها ستكون مرتفعة، ويُرجح أن تتراوح النسبة بين 55 في المائة إلى 65 في المائة، مُشيراً إلى عامل رئيسي وهو أن «معظم الناخبين داخل الكويت في شهر رمضان، خصوصاً في الليالي العشر الأواخر، وهذا ما يرفع من الحالة الانتخابية».

ويرى الثنيان، فإن «لهذه الانتخابات أهمية كبرى لأنها الأولى من نوعها في عهد أمير الكويت الجديد الشيخ مشعل الأحمد الصباح، بالتالي إما أن تكون مُخرجاتها امتداداً للمجلس السابق، أو أن مجلساً جديداً سيدشن علاقة جديدة مع الحكومة الجديدة برئاسة الشيخ محمد صباح السالم الصباح». ويضيف: «أعتقد أن المجلس المقبل بين خيارين، الأول الجلوس إلى طاولة حوار مع الحكومة لتجاوز نقاط الخلاف، وبالتالي تحقيق مجلس تعاون وإنجاز، أو في حال عدم مبادرة الطرفين إلى مثل هذه الخطوة فنكون أمام الخيار الثاني وهو الصدام بينهما وعدم التعاون وتقديم استجوابات مُبكرة تؤدي إلى العودة مرة أخرى إلى صناديق الاقتراع». ويُقدّم الثنيان تصوّره عن المجلس المقبل، بتوقعه أن يكون «مجلساً قوياً ومن المجالس المهمة في تاريخ الكويت السياسي، ولكن مصيره يعود في نهاية المطاف إلى العقلاء من المجلس والحكومة، وذلك من أجل السعي إلى الجلوس إلى طاولة حوار بينهما، سنُحدد وجه المجلس المقبل». من جهته، يقول الناخب في الدائرة الرابعة حسن العجمي، لـ«العربي الجديد»، إن «المشاركة في انتخابات مجلس الأمة تُعتبر واجباً وطنياً، واستحقاقاً دستورياً لا يمكن التنازل عنه، ومن واجب الجميع المشاركة في اختيار ممثليهم في مجلس الأمة». ويتوقع أن تُسفر نتائج الانتخابات عن «تركيبة تتفوق على مجلس 2023 السابق، الذي قدّم أداءً برلمانياً مُحترماً خلال فترة قصيرة، بعد سنوات من التجاذبات السياسية بين البرلمان والحكومة»، عازياً ذلك إلى «زيادة الوعي عند الناخبين في كل استحقاق انتخابي، وتحقيقهم مخرجات أفضل في كل انتخابات عن الانتخابات التي سبقتها». ويعرب العجمي عن أمله في أن «تتراجع نماذج النواب التابعين إلى شيخ أو إلى تاجر، وكذلك أعداد النواب الفاسدين أو الانتهازيين، أو حتى نموذج نائب تخليص المعاملات في الجهات الحكومية».

من الانتخابات الأخيرة في سبتمبر 2022 (وفد إبراهيم/Epa)

12 ساعة اقتراع

تستمر عملية الاقتراع اليوم لمدة 12 ساعة متواصلة، بدءاً من الساعة 12 ظهراً وحتى الساعة 12 عند منتصف الليل، ويُدلي الناخبون بأصواتهم في المدارس المخصصة للاقتراع، وذلك وفق عنوان السكن في البطاقة المدنية. ويبدأ فرز الأصوات بعد إغلاق الصناديق مباشرة، وتُعلن نتائج كل دائرة على حدة من قبل القاضي المشرف عليها، وبحضور مندوبين عن المرشحين ووسائل الإعلام ومراقبين محليين ودوليين للانتخابات.

تُجرى الانتخابات للمرة الأولى بغياب وليّ عهدٍ

تجار يحصون النقود في صنعاء، أغسطس 2021 (محمد حمود/Getty)

تعزيز الاستقلالية المالية والسياسية والإدارية

عملة الحوثيين تعمّق الانقسام

يرى محللون أن عملة الحوثيين تزيد الانقسام المالي والاقتصادي في اليمن، وأنهم سيذهبون بعيداً في زيادة استقلالهم لفرض سلطة أمر واقع

تعز ـ **فخر العزب**

يُنظر إلى عملة الحوثيين المعدنية، التي أصدرتها الجماعة من فئة 100 ريال أخيراً، ورفض المصرف المركزي في عدن الاعتراف بها، على أن من شأنها تعميق الانقسام السياسي، وسط تعثر محادثات الحل السياسي والانقسام الاقتصادي، في ظل وجود بنكين أحدهما في صنعاء تابع للحوثيين وآخر في عدن تابع للحكومة الشرعية، بالإضافة إلى الانقسام في سعر صرف العملة، حيث يبلغ سعر الصرف في عدن 1660 ريالاً للدولار الواحد، وفي صنعاء 530 ريالاً للدولار.

ويرى مراقبون أن من شأن عملة الحوثيين التأثير سلباً على مسار المشاورات السياسية الخاصة بالأزمة اليمنية، إذ تزيد من تعقيدها، وتضع العديد من العراقيل أمام الجهود الهادفة للتوصل إلى حل سياسي ينهي الأزمة اليمنية، ويؤسس لعملية سياسية شاملة برعاية الأمم المتحدة. كما أن خطوة الحوثيين التصعيدية جاءت في ظل الحديث عن ضرورة وضع معالجات وحلول اقتصادية، من شأنها توحيد الملف الاقتصادي كمقدمة لحل الأزمة السياسية في البلد، حيث لا يمكن التوصل إلى حل للملف السياسي من دون حل الملف الاقتصادي الذي يشهد انقساماً غير مسبوق.

ويقول رئيس مركز الإعلام الاقتصادي مصطفى نصر، لـ«العربي الجديد»، إن «العملة رمز مهم لسيادة البلد، وبالتالي قدرة جماعة الحوثيين على إصدار نقود والتعامل بها وفرضها على الناس، تحمل دلالات كبيرة على أنهم سيذهبون بعيداً مستقبلاً في المزيد من الاستقلال المالي، وفرض سلطة أمر واقع بمفهومها الشامل».

وبرأيه فإن هذا الأمر «يبعدنا كثيراً عن خطوات التوصل إلى أي حل سياسي في الفترة القليلة المقبلة، إذ سيكون من الصعب في حال تصاعدت هذه التداعيات العودة إلى مسار السلام، ولا سيما في الشق الاقتصادي منه». ويعتبر أن إصدار عملة الحوثيين «خطوة ذات دلالة سياسية بالدرجة الأولى، ولا يمكن فصل السياسة عن الاقتصاد. لكن جماعة الحوثي، بكل تأكيد، ترمي من خلالها لخطوات أبعد لتعزيز استقلاليتها المالية والسياسية والإدارية، مستغلة حالة الضعف لدى الأطراف الأخرى ومستغلة للقوة لديها». ويوضح أن «أبعاد هذا الإصدار ليست اقتصادية فحسب، لكن بالتأكيد البعد الاقتصادي سيكون له تداعيات، عبر المزيد من الانقسام النقدي في البلد، وزيادة حجم الشرخ في القطاع المصرفي، وتداعيات كبيرة في هذا الجانب».

ويعتبر أن هدف جماعة الحوثيين هو «تشكيل كيان متكامل للدولة الخاصة بها، وهو ما يظهر في كثير من الأمور المرتبطة بهذا الجانب، من خلال إصدار تشريعات خاصة بها في المجال الاقتصادي وفي المجال البنكي، وأيضاً إصدار عملة».

من جهته، يقول الصحافي وفيق صالح، لـ«العربي الجديد»، إن «العملة الوطنية تعتبر رمزاً سيادياً لأي بلد، وهي تعكس مكانة غير قابلة للتقسيم أو التجزئة لحضور الدولة على المستويين الخارجي والداخلي. لذا نلاحظ أن العديد من الدول التي شهدت حروباً داخلية وأزمات وإشكاليات عديدة، ظلت تحافظ على العملة الوطنية كرمز سيادي يوحدها من التفكك والتمزق». وبرأيه فإن «خطوة صك عملة الحوثيين التي أعلن عنها البنك المركزي في صنعاء، على الرغم من أنه كيان غير شرعي وغير معترف به دولياً، تُعد مجازفة خطيرة، تحمل دلالات سياسية واقتصادية لفرض أمر واقع، والحصول على اعتراف بأحقيتهم في حكم المناطق التي يسيطرون عليها، وعزلها عن المحافظات التي تديرها الحكومة اليمنية». ويشير صالح إلى أن «جماعة الحوثيين تسعى من خلال صك عملة معدنية جديدة إلى إنشاء اقتصاد قائم ومستقل بذاته عن اقتصاد الجمهورية اليمنية، وهي خطوة خطيرة نحو الانفصال الاقتصادي». ويوضح أنه «كان سبق لجماعة الحوثيين أن اتخذت العديد من القرارات بهذا المجال، مثل إنشاء مراكز جمركية جديدة، ومنع دخول المنتجات والبضائع الآتية من المحافظات التي تقع تحت سيطرة الحكومة الشرعية». ويعتبر أن «هذه الخطوة تقضي على أي آمال للتقارب وتنسيق السياسة النقدية ومعالجة ملف الأزمة الاقتصادية، والتداعيات والآثار المترتبة عن هذا الانقسام الاقتصادي، وتزيد من تعقيدات القطاع المصرفي الرسمي الذي يعاني بشكل حاد جراء السياسات الحوثية الانفرادية ضد هذا القطاع، وإرغام القطاع البنكي على تنفيذ سياسات كارثية تؤدي في النهاية إلى إفلاس البنوك والمصارف، كما حدث مع قانون منع الفائدة الذي أصدرته جماعة الحوثي ضد البنوك والمصارف اليمنية».

> وفيق صالح: الحوثيون يهدفون للاعتراف بحكم مناطق يسيطرون عليها

تقرير

ثغرات في حملتي بايدن وترامب

بعد يوم آخر من الانتخابات التمهيدية لكلا الحزبين الديمقراطي والجمهوري في الولايات المتحدة، لاختيار مرشحيهما للرئاسة، بين مرشحين اثنين وحيدين هما الرئيس جو بايدن وسلفه دونالد ترامب، فاز الأخيران بسهولة في هذه الانتخابات التي أجريت أول من أمس الثلاثاء في 4 ولايات هي نيويورك وويسكونسن وكونكتيكت ورود آيلاند. ولكن رغم الفوز، فإن القراءات ظلّت معلّقة على ما أظهر اليوم الانتخابي الجديد، من ثغرات انتخابية لكلا الرجلين، اللذين سيتواجهان على الأرجح مرة أخرى في 5 نوفمبر/تشرين الثاني المقبل.

وأعلن مساء الثلاثاء، عن فوز ترامب وبايدن في الانتخابات التمهيدية لحزبيهما بالولايات الأربع، مع أصوات اعتراضية على ترشح كل منهما فيها. وبحسب صحيفة نيويورك تايمز، حصل ترامب على 75 في المائة من الأصوات في الولايات الأربع، فيما حصلت المندوبة الأميركية السابقة في الأمم المتحدة، نيكي هيلي، التي ترشحت للرئاسة عن الحزب الجمهوري ثم انسحبت من السباق، على 10 في المائة من الأصوات، رغم انسحابها. من جهته، حصل بايدن على 80 في المائة، فيما ذهبت بين 8 و15 في المائة من الأصوات إلى «غير ملتزم»، في إشارة إلى رفض ناخبين الالتزام بإعادة انتخاب بايدن. وفي رود آيلاند، صوّت 14,9 في المائة بـ«غير ملتزم»، ولكن مع بلوغ التصويت التمهيدي الديمقراطي في الولاية ربع التصويت التمهيدي الذي سجّل في 2020. وأوضح موقع بوليتيكو، أمس، أن الناخبين الديمقراطيين في كونكتيكت ورود آيلاند، حيث توجد خانة «غير ملتزم» على ورقة الاقتراع، ليسوا بالضرورة تقدميين. أما في ويسكونسن، التي تعد انتخاباتها التمهيدية استشارية وليست إلزامية، بمعنى أن مندوبيها ليسوا مجبرين على التصويت لأي مرشح في المؤتمر العام للحزب، فهناك خانة «وفد من دون تعليمات»، أي أن المندوب لاحقاً لم يتلق تعليمات من الولاية بالتصويت لأي مرشح رئاسي. وحصلت هذه الخانة على تصويت أكثر من 10 في المائة الثلاثاء.

وكان بايدن حصل على أكثر من 13 في المائة من التصويت بـ«غير ملتزم»، في انتخابات ميشيغن التمهيدية، الشهر الماضي، حيث قرّرت الجالية العربية والمسلمة معاقبته على دعمه غير المسبوق لإسرائيل في عدوانها على غزة.

وأول من أمس، عاقبت هذه الجالية الرئيس الأميركي مرة أخرى، حين قرّرت مقاطعة مأدبة الإفطار الرمضانية السنوية في البيت الأبيض، حيث كان الحضور محدوداً جداً مقارنة بالسنوات الماضية. ورفض العديد من المدعوين تلبية الدعوة بسبب الإحباط من سياسة البيت الأبيض تجاه الفلسطينيين، فيما أقام عدد كبير من الرافضين للحضور، إفطاراً موازياً رمزياً قبالة البيت الأبيض للتعبير عن اعتراضهم. والتقى بايدن قيادات الجالية المسلمة قبل تناول الإفطار، حيث قال عدد منهم إنهم يفضلون الاجتماع مع الرئيس وليس حضور المأدبة. كما سجّل مدعوون انسحابهم من الإفطار، الذي حضرته النائبتان المسلمتان في الكونغرس، إلهان عمر ورشيدة طليب. وطليب، الأميركية الفلسطينية، كانت ناشطة في حملة الدعوة للتصويت بـ«غير ملتزم» ضد بايدن، في ولايتها ميشيغن.

من جهته، واصل ترامب أول من أمس، من ويسكونسن وميشيغن، تأجيج غضب قاعدته ضد بايدن والمهاجرين غير النظاميين، الذين عاد ووصفهم مرة أخرى بـ«الحيوانات». وقال ترامب إن المجتمعات الأميركية تواجه خطر التعرض إلى «النهب والاغتصاب والقتل» على أيدي مهاجرين غير نظاميين، متهماً خلفه بإطلاق العنان لـ«مذبحة وفوضى وقتل» في بلد قال إنه «غارق بالمخدرات ومحاصر من قبل عصابات إجرامية أجنبية». وأكد أن «لكن ذلك سينتهي لدى تسلّمي السلطة». في الأثناء، أطلقت «اللجنة الوطنية الجمهورية» موقع BidenBloodbath.com (حمام دم بايدن. دوت. كوم) الذي يحذّر من «غزو (مهاجرين) يدعمه بايدن ويحرض عليه».

(العربي الجديد، رويترز، أسوشييتد برس)

> «حرفياً أي شخص آخر»
>
> قرّر المواطن داستن إيبي من تكساس تغيير اسمه قانونياً إلى «Literally Anybody Else» (أي حرفياً أي شخص آخر)، وقدّم ترشحه للانتخابات الرئاسية الأميركية هذا العام، والتي يرجّح أن تشهد مواجهة بين الرئيس جو بايدن ودونالد ترامب. وإيبي (35 عاماً)، مدرس ومن قدامى المحاربين، وجمع التوقيعات اللازمة للترشح، وقال في مقابلة إعلامية: «يمكننا أن نجد مرشحين أفضل من بين 300 مليون أميركي».

من الحراك الرافض لحرب غزة أمام البيت الأبيض، اول من أمس (كنت نيشيمورا/Getty)

رصد

قصف أوكراني لمواقع روسية في دونيتسك، 27 مارس الماضي (صوفيا غاتيلوفا/رويترز)

روسيا وأوكرانيا تضاعفان التجنيد

يواصل الجيشان الروسي والأوكراني التحشيد لمرحلة جديدة من القتال، في الفترة المقبلة، بعد انتهاء فصل الشتاء، الذي جمّد المعارك بشكل عام على خطوط التماس في أوكرانيا، مع بعض الاستثناءات. ويتعلق التحشيد بالعنصر البشري خصوصاً، مع إعلان الجيش الروسي، أمس الأربعاء، عن ارتفاع في عدد الأشخاص الذين يتطوّعون للقتال في أوكرانيا، منذ الهجوم على «كروكوس سيتي» في ضواحي العاصمة الروسية موسكو في 22 مارس/آذار الماضي. وذكرت وزارة الدفاع الروسية أن «أكثر من 100 ألف شخص تطوّعوا للقتال حتى الآن في عام 2024، بينهم 16 ألفاً في الأيام العشرة التي تلت الهجوم».

في كييف، خفّضت السلطات الأوكرانية، أمس الأربعاء، سن التجنيد العسكري من 27 إلى 25 عاماً، في محاولة لتجديد صفوف قواتها المستنزفة بعد أكثر من عامين من الحرب. ودخل قانون التعبئة الجديد حيز التنفيذ غداة توقيع الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي عليه. ولم يدل الرئيس الأوكراني بأي تعليق علني حول هذا الأمر. ولم يذكر المسؤولون عدد الجنود الجدد الذين تتوقع البلاد تجنيدهم أو الوحدات التي من المقرر ضمهم إليها، علماً أن زيلينسكي ذكر في ديسمبر/كانون الأول الماضي، أن الجيش الأوكراني يريد حشد ما يصل إلى 500 ألف جندي إضافي. ووفقاً لإحصاءات وزارة الدفاع الأوكرانية، فإن الجيش الأوكراني كان لديه نحو 800 ألف جندي في أكتوبر/تشرين الأول الماضي. وهذا العدد لا يشمل الحرس الوطني ولا وحدات أخرى.

في ملف اعتداء «كروكوس سيتي»، اعتبر الأمين العام لمجلس الأمن الروسي، نيكولاي باتروشيف، أمس الأربعاء، أن الجيش الأوكراني وحلف شمال الأطلسي لم يعد بإمكانهما فعل أي شيء في ساحة المعركة، وأن «العدو (أوكرانيا)، بسبب عجزه، يلجأ بشكل متزايد إلى الأساليب الإرهابية». وقال باتروشيف، خلال الاجتماع السنوي الـ19 لوزراء الخارجية لمجالس الأمن للدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون في عاصمة كازاخستان، أستانة إن «آثار الهجوم الإرهابي في كروكوس تقود لأجهزة الاستخبارات الأوكرانية، وأنه من المعروف أن نظام كييف تحت سيطرة أميركية تامة». وقال: «الجميع يعلم أن نظام كييف ليس مستقلاً ويخضع لسيطرة الولايات المتحدة بالكامل. ومن الضروري أيضاً الأخذ في الاعتبار أن تنظيمي داعش والقاعدة أنشأتهما واشنطن». ميدانياً، أعلن الجيش الأوكراني، أمس الأربعاء، أن قواته الجوية أسقطت جميع الطائرات الأربع المسيرة التي استخدمت في هجوم روسي على المناطق الوسطى ليل الثلاثاء ـ الأربعاء. وأوضح أنه تم تدمير الطائرات المسيرة من طراز شاهد إيرانية الصنع، فوق مناطق كيروفوغراد وتشيركاسي وخميلنيتسكي وجيتومير.

في سياق الدعم الغربي لأوكرانيا، أعلن وزير الدفاع الفرنسي سيباستيان ليكورنو، أن بلاده تنوي إرسال مئات المركبات المدرعة المستعملة إلى أوكرانيا، في نطاق «حزمة المساعدات العسكرية الجديدة» لغاية مطلع عام 2025. وأضاف في تصريحات لصحيفة لا تريبيون المحلية، أن باريس سترسل أيضاً المركبات المدرعة القديمة وصواريخ من طراز أستر إلى أوكرانيا.

(العربي الجديد، الأناضول، فرانس برس، أسوشييتد برس، رويترز)